مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

النزوح السوري أزمة وجودية تهدّد الكيان اللبناني الهبر: المشكلة مؤجلة والأمن العام سحب فتيل الإنفجار

تشهد ازمة النزوح السوري حراكا لبنانيا داخليا وخارجيا لاعادة النازحين الى بلادهم، لكن القرار يبقى مرتبطا بموقف الاتحاد الاوروبي الذي لا يزال يرى ان العودة غير آمنة. تبذل الحكومة جهودا لتنظيم هذا النزوح الى حين تبدل الموقف الدولي من القضية، فيما يسيّر الامن العام رحلات العودة الطوعية الى ريف مدينة حمص والقلمون

مخاطر متعددة يشكلها النازحون السوريون على امن لبنان واستقراره، في حين لم تستطع السلطات اللبنانية مواجهة اي محاولة للقوى الدولية من فرض شروطها لابقاء النازحين على الاراضي اللبنانية، كما تسعى الدولة الى ايجاد مخرج لازمة النزوح عبر العودة الامنة، في حين اكدت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين انها تدعم حق النازحين السوريين في العودة بحرية لوطنهم متى اختاروا ذلك.

وعلى الرغم من التحذيرات، استطاع لبنان وعبر المديرية العامة للامن العام، اعادة عدد من النازحين بالتعاون مع الدولة السورية كون الاوضاع في قراهم باتت طبيعية. تصف السلطات اللبنانية الملف بالعبء الثقيل، كونها عاجزة عن تحمله، في حين تجمع جميع القوى السياسية على ضرورة اعادتهم الى بلادهم. ويتابع الامن العام عن كثب هذه القضية ويؤمن العودة الطوعية للنازحين بالتنسيق مع السلطات الامنية في الجانب السوري. الخطير في الامر، ان منحى رفض النازحين لدى المجتمعات اللبنانية المضيفة اصبح حادا في الايام الاخيرة وقد يخرج عن السيطرة، لاسيما في ظل الجرائم الصادمة وكأن الحرب على الابواب بين اللبنانيين والسوريين على الاراضي اللبنانية، فيما المطلوب مواكبة النازح وتوفير عودته الامنة والسريعة الى بلاده في اطار الدعم الدولي للمساندة. المدير التنفيذي لشركة "ستاتيستكس ليبانون" ربيع الهبر تحدث الى "الامن العام" عن مخاطر النزوح، كاشفا عن اعداد مخيفة للنازحين ومبديا تخوفه من تغيير ديمغرافي يطيح البلد والقاطنين فيه.

■ كم يبلغ عدد النازحين السوريين في لبنان؟

□ بداية لا بد من الاشارة الى ان ازمة النزوح باتت تشبه قنبلة موقوتة تنذر بتغير ديموغرافي، اذ لم يعد في الامكان تجاهل انعكاسات وجود النازحين من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديمغرافية على المدين المتوسط والبعيد.

ووفقا لاحصاءات قمنا بها، فان عدد النازحين السوريين بلغ مليونين و48 الف نازح، لكننا نعمل الان على تنفيذ احصاءات جديدة، واعتقد ان العدد تخطى العدد السابق وبلغ ما يقارب مليونين و250 الف نازح. اؤكد ايضا ان عدد الولادات قد تزايد ووصل الى 39 الف ولادة سنويا. كما ان الاطفال حديثي الولادة، اذا لم يكن معهم هوية سورية لديهم مشكلة تسجيل، وقيود على اللوائح ودوائر النفوس السورية فكيف يعودون الى سوريا؟ اشير مجددا الى اننا امام مشكلة مؤجلة.

■ كيف تصنف المخيمات التي يتوزع فيها النازحون السوريون؟

□ يتوزع النازحون السوريون في مخيمات عشوائية باستثناء مخيم عرسال، ويبلغ عددها 4200 مخيم. اما في عرسال فيوجد 80 الف لاجئ سوري، اضافة الى ان غالبية النازحين لا يدفعون رسوما وضرائب. اشير الى ان المطلوب عملية احصاء دقيقة للنازحين تنفذها السلطات اللبنانية، كذلك من المفروض العمل على العودة الامنة بعد التفاوض مع السلطات السورية. هنا، اتحين الفرصة لاثني على جهود الامن العام واللواء الياس البيسري، حيث قام الامن العام باقفال المئات من المؤسسات التي يملكها سوريون الذين لا يتقيدون بالقوانين النافذة، وذلك في العديد من المناطق وبخاصة في البقاع والشمال. علما ان ما قام به الامن العام يتخطى في الكثير من الامور قدراته في ظل حجم المشكلة وتراكم المخالفات منذ العام 2011 حتى اليوم، وهو ما سحب فتيل الانفجار بين اللبنانيين والسوريين، وجنب تاليا مواجهة بين اللبنانيين في ما بينهم. هذا الاجراء قام به بعد مقتل المواطن باسكال سليمان الذي ادى الى المزيد من التوتر على الارض بين اللبنانيين والسوريين، و تمكن من خلال الاجراءات ضبط الاوضاع واعادها الى ما كانت عليه من قبل.

■ ماذا عن الهبة الاوروبية وحزمة المساعدات للبنان؟

□ اعتبر ان الهبة الاوروبية حفلة مزايدات مشروطة ولا تعدو كونها هبة اعلامية، فالنازحون باقون بارادة دولية وسوريا لا تريد اعادتهم الا اذا قبضت الثمن بالسياسة. اشير الى انه بعد اعلان الاتحاد الاوروبي عن حزمة مساعدات بقيمة مليار يورو (ما يعادل 1.06 مليار دولار اميركي) للبنان، انقسمت السلطة السياسية مجددا على غايات هذا العطاء المالي الاوروبي. وهذا ما يعتبر رشوة لبقاء اللاجئين في لبنان، السد المنيع، الذي يحول دون هجرتهم الى اوروبا.

■ ماذا ستحمل الحكومة اللبنانية الى مؤتمر بروكسل؟

□ ستحمل الحكومة معها الى مؤتمر بروكسل التي تعول عليه، رغم ان مقرراته باتت شبه محسومة مسبقا، بما لن يرضي لبنان الرسمي التمسك بالمواقف السابقة التي عبرت عنها في سياق خطة، ركنها الاساسي هو مطلب اعادة تقييم الوضع في سوريا، وتصنيف المناطق بين الامنة وغير الامنة، وبالتالي تحديد من تنطبق عليه صفة اللجوء، والمهاجر الاقتصادي والمقيم غير الشرعي. يتم ذلك بعد الطلب من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقديم بيانات اضافية في شأن مواعيد دخول اللاجئين السوريين ومناطقهم

المدير التنفيذي لشركة "ستاتيستكس ليبانون" ربيع الهبر.

الاصلية واوضاعهم السياسية والامنية. وقد اكدت المفوضية انها مستعدة للتعاون تحت مظلة القانون الدولي. كذلك علينا الطلب من الاتحاد الاوروبي تفهم اي قرار لبناني بترحيل النازحين الذين لا يملكون اوراق اقامة شرعية تتوافق مع القوانين المرعية الاجراء في لبنان. ما دفع لبنان نحو هذا الطرح يأتي ضمن مسار منهجي للضغط على الاتحاد الاوروبي للحصول على مزيد من الدعم. فالجانب اللبناني يعلم ان اوروبا غير مستعدة لفتح باب النقاش مع سوريا ولا اقامة علاقة ديبلوماسية معها في الوقت الراهن ما لم تشارك بشكل فعال في الحل السياسي وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم 2254. هذا ما عبّر عنه الممثل الاعلى للاتحاد الاوروبي ونائب رئيس المفوضية الاوروبية جوزف بوريل في الفعالية الاولى لمؤتمر بروكسل. لكن دول اوروبا في المقابل غير مستعدة ايضا لاستقبال المزيد من المهاجرين غير الشرعيين، حيث تسعى الى اتخاذ اجراءات لتقييد وصول المهاجرين الى قبرص من لبنان من جهة، وتقليل عدد طالبي اللجوء على اراضيها من جهة اخرى، تماشيا مع التوجه الاوروبي الجديد المندرج تحت مظلة "ميثاق الهجرة" والساعي الى معالجة الشوائب في سياسة اللجوء الاوروبية الحالية، اكان بضبط الحدود والحؤول

> **اعادة النازحين قرار تتخذه الدولة اللبنانية**

دون عمليات الدخول غير النظامي، فضلا عن تنظيم ادارة اللجوء وخصوصا في اثناء الازمات، ذلك بالتزامن مع صعود اليمين المتطرف.

■ ما هو موقف الجمعيات والمنظمات الحقوقية التي تعنى بشؤون النازحين؟

□ طالبت منظمات حقوقية عربية ودولية السلطات اللبنانية والاتحاد الاوروبي باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وعدم اعادة النازحين قسرا الى سوريا طالما لم يتم استيفاء شروط العودة الامنة والطوعية والكريمة. جاء ذلك في بيان مشترك، وقعت عليه منظمات "العفو الدولية"، "هيومن رايتس ووتش"، "الحقوق الاورو- متوسطية"، "باكس"، "الشبكة السورية لحقوق الانسان"، "المركز اللبناني لحقوق الانسان"، "مركز وصول لحقوق الانسان"، عقب زيارة رئيس المفوضية الاوروبية، اورسولا فون لاين، الى لبنان وتوقيع اتفاق الهجرة مع الحكومة اللبنانية. شددت المنظمات على انه لا توجد اجزاء من سوريا آمنة للعودة، مشيرة الى ان مساعدة الاتحاد الاوروبي الموجهة نحو تمكين العودة الى سوريا او تحفيزها قد تؤدي الى عودة قسرية للنازحين، مما يجعل لبنان والاتحاد الاوروبي متواطئين في انتهاك مبدأ القانون الدولي العرفي المتمثل في عدم الاعادة القسرية. واشارت الى ان دعم الاتحاد الاوروبي للاجهزة الامنية اللبنانية بهدف الحد من تحركات الهجرة الى اوروبا، يمكن ان يؤدي الى لجوء السوريين الى طرق اطول واكثر خطورة لمحاولة الوصول الى شواطئ اوروبا، لتجنب الترحيل القسري الى سوريا، مما يجعلهم يعتمدون على شبكات التهريب وعرضة للاتجار بالبشر، ويعني ذلك ان الجمعيات تقوم بعمل يجب تصحيحه.

■ ما هي مخاطر وجود النازح السوري في لبنان على الصعد كافة؟

□ ما اود قوله ان مَن اختار عدم العودة الى سوريا ذلك بسبب مشاكل جمة يعيشها النازح على الصعيد الاقتصادي في سوريا، اذ ان الحد الادنى في سوريا لا يصل الى 20 دولارا. اجدد القول ان سوريا تريد مقابلا ماديا وسياسيا لاعادة النازحين، اولها رفع العقوبات عنها.

■ ما هي الاعباء المترتبة على لبنان من جراء النزوح؟

□ تتعدد المخاطر التي يشكلها النازحون السوريون على امن لبنان واستقراره ووجوده. فاضافة الى التهديد الامني التقليدي الذي يشمل الارهاب والجريمة المنظمة والمؤامرات العسكرية الخارجية، هناك التهديد للامن الانساني، الذي يشمل بحسب تعريف الامم المتحدة: الامن البيئي والاقتصادي والصحي والامن الشخصي والغذائي والاجتماعي والامن السياسي. كما تعتبر المنظمات الدولية، ان توفير الدولة للامن الانساني لمواطنيها هو جزء مهم، يساوي توفير حقوق الانسان لهم. ومع وجود ما بين مليون ونصف مليون ومليوني نازح سوري، اكثر من نصفهم دخلوا بطريقة غير ◄

Choueiri Group

شرعية، فان الشعب اللبناني يعاني على شتى الصعد وفي اوجه مختلفة. على مستوى الامن البيئي، ان مصلحة مياه الليطاني رفعت عشرات التقارير حول تعديات مخيمات النازحين على مياه النهر، نتيجة تحويلها الى مكبات للصرف الصحي والنفايات. كما يتعرض العديد من الانهر اللبنانية الملاصقة لمخيمات النازحين للمشاكل نفسها، بحسب تقارير وزارة الاشغال. هذا ما يلحق ضررا شديدا بالمياه الجوفية ومياه الري للمزروعات، التي تنتقل القاذورات اليها وتدخل في الطعام. وتنتشر مكبات النفايات في محيط مخيمات النازحين وداخلها، مما يؤدي الى انتشار الامراض والاوبئة. كما يقدم العديد من النازحين على قطع الاشجار بطريقة غير قانونية في الاحراج المجاورة، للتدفئة خلال الشتاء، مما يشوه الطبيعة ويقتل الثروة الحرجية للبنان. في ما يخص الامن الاقتصادي، هناك عشرات الاف الشباب السوريين ينافسون العمالة اللبنانية على الوظائف والمهن في العديد من القطاعات، مما يؤدي الى ارتفاع في نسبة البطالة بين اللبنانيين. كما ان العديد من السوريين يمارسون مهنا ممنوعة عليهم بحسب القوانين، ويؤثر سلبا على انتاجية بعض الشركات اللبنانية

> **الهبة الاوروبية حفلة مزايدات مشروطة**

واستمراريتها. كما ان النازحين السوريين لا يدفعون اي ضرائب على الارباح وحتى على جزء من المبيعات، وهذه منافسة غير عادلة مع اللبنانيين الذين يخضعون للضرائب. غالبا ما تستهلك مخيمات النازحين كهرباء ومياه شفة من الدولة، من دون دفع اي بدل، ما يحرم الدولة من ملايين الدولارات. كما ان المساحات الكبيرة من الاراضي التي تحتلها المخيمات، تحرم مالكيها من فرص استثمارها. ويستخدم النازحون منشآت حكومية وخاصة وتحديدا المدارس، حيث يتوقع ان يبلغ عدد الطلاب السوريين في المدارس اللبنانية مئات الالاف. اما في ما يخص الامن الصحي، فان المستشفيات اللبنانية الحكومية والخاصة موجودة بحسب التوزيع السكاني للشعب اللبناني، وبالتالي فان وجود ما يقارب المليوني نازح سوري يزيد من الضغط على المنشآت الصحية والمستشفيات، خاصة في توافر الاسرة والدواء والرعاية الصحية، مما يضاعف الاعباء المالية على القطاع الصحي باسره. كما ان الكثافة السكانية داخل المخيمات، وتدني جودة الحياة فيها، يزيدان من مخاطر انتشار الاوبئة والامراض المعدية. ويبقى اخطر شيء هو حجم الجرائم التي يرتكبها السوريون ولا يتم توقيفهم لاسباب عدة وبسبب تواصلهم مع المنظمات الاممية.

■ ما هو المطلوب اليوم لحل مشكلة النزوح؟

□ المطلوب ان تطرح مشكلة النزوح السوري بشفافية بهدف ايجاد حل لها. ان اغلاق الحدود مع سوريا هو امر صعب وشبه مستحيل، كما ان اعادة النازحين السوريين لن تتم من دون تجاوب الجانب السوري مع الطرح اللبناني، والمطلوب التفاوض بين الجانبين لاعادة النازحين الى سوريا. ان اعادتهم الى سوريا هو قرار تتخذه الدولة اللبنانية والحل يكون بدعم دولي وفرض عودتهم على الدولة السورية وعلى المجتمع الدولي ان يقبل بالعودة وعليه ان يتعاون مع لبنان.